تقرير البورصة اليومي

شركات الخرافي تقود موجة الارتفاع مع نشاط ملحوظ على «القيادية»

أجواء التفاؤل تسود أوساط المتداولين (متين غوزال)

واصل سوق الكويت للأوراق المالية رحلة الصعود في رابع جلساته الأسبوعية والتاسعة خلال الشهر الجاري وذلك تحت تأثير النفس المضاربي الذي قادته الأسهم القيادية والرخيصة مع عملية تبديل مراكز محدودة من قطاع الخدمات إلى قطاعي الصناعة والبنوك.

فقد قادت أسهم البنوك السوق إلى التماسك مع الارتفاعات الملحوظة على سهمي «الوطني» و«بيتك» اللذين استأثرا بنسبة 22٪ من إجمالي القيمة، فيما ارتفع سهم الصناعات الوطنية بالحد الأعلى في نشاط ملحوظ مقارنة بالخمول الذي شهده السهم خلال الجلسة السابقة.

وقادت أسهم مجموعة الخرافي موجة الارتفاع لتعطي السوق أجواء إيجابية مكنته من ارتفاع وتيرة السيولة في السوق لتعطي زخما لأسهم عدد من المجاميع الاستثمارية ذات الأسعار الرخيصة الأمر الذي جعل السوق يتفاعل إيجابا ويغلق على اللون الأخضر ليواصل الارتفاع فوق حاجز 6000 نقطة ما أعطى الثقة لتأسيس موجة ارتفاعات جديدة مستقبلا.

ولم يلتفت السوق لتطورات أسواق المال العالمية التي شهدت موجة نزول متوقعة بسبب أزمة الديون اليونانية والتي قد تطيح بأداء العديد من اقتصاديات منطقة اليورو في المرحلة المقبلة خاصة أنها تأتي في ظل أزمة الديون السيادية الأميركية وكذلك أزمة الديون في إيطاليا واسبانيا الأمر الذي يهدد التصنيف الائتماني لعدد من بنوك تلك الدول خلال الفترة المقبلة، إلا أن تلك الأزمات لم تؤثر من قريب أو بعيد على أداء السوق الذي يعيش موجة ارتفاعات بتأثير رئيسي من السيولة الجديدة التي تنوع أداءها بين النفس المضاربي والتأسيس الاستثماري لمراكز جديدة في السوق.

وقد انعكست الأجواء التفاؤلية على أداء السوق، حيث ارتفع المؤشر العام في نهاية الجلسة بنسبة 0,46٪ بعد إقفاله عند مستوى 6035,70 نقطة بزيادة قدرها 27,40 نقطة عن مستوى إقفاله السابق، كما واصل المؤشر الوزني ارتفاعه بشكل كبير مغلقا أداءه عند مستوى 422,7 نقطة وبارتفاع قدره 3,86 نقطة وبنسبة 0,92٪.

استمرار نشاط «زين» يعزز أجواء الثقة و«الصناعات الوطنية» ترتفع بالحد الأعلى

المؤشرات العامة

أغلق المؤشر العام للسوق، أمس، على ارتفاع 27,4 نقطة ليستقر عند 6035,7 نقطة وبارتفاع نسبته 0,46٪، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 3,86 نقطة ليغلق عند مستوى 422,7 نقطة وبارتفاع نسبته 0,92٪ نقطة مقارنة بالجلسة السابقة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 245,7 مليون سهم نفذت من خلال 4513 صفقة قيمتها 40,3 مليون دينار، وأغلق السوق على تراجع في أداء متغيراته الثلاثة، فقد انخفضت الكميات بنسبة 27,3٪ والصفقات بنسبة 15,3٪ والقيمة بنسبة 15,3٪.

وجرى التداول على أسهم 112 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 51 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 28 شركة وحافظت أسهم 33 شركة على أسعارها دون تغيير، ولم يشمل النشاط أسهم 103 شركات في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 65,5 مليون سهم نفذت من خلال 1370 صفقة قيمتها 10,5 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 19,8 مليون سهم نفذت من خلال 568 صفقة قيمتها 13,3 ملايين دينار.

وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 74,2 مليون سهم نفذت من خلال 1020 صفقة قيمتها 5,8 ملايين دينار.

وجاء قطاع الصناعة في المركز الرابع بحجم تداول بلغ 21,4 ملايين سهم بلغت قيمتها 5,1 ملايين دينار تقريبا نفذت عبر 457 صفقة.

وجاء قطاع العقارات في المركز الخامس من حيث القيمة، إذ تم 52,3 مليون سهم قيمتها 3,6 ملايين دينار.

42 شركة موقوفة عن التداول

بعد الإعلان عن وقف 42 شركة عن التداول منها 18 شركة توقفت على خلفية عجزها عن سداد اشتراكها السنوي ظهرت على السطح الكثير من الحلول التي يحتاج إليها السوق باعتبار أن توقف تلك الشركات عن التداول يكبد السوق الكثير من الخسائر على مستوى السيولة وعلى مستوى القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق، فتوقف ما يقارب من 18٪ من الشركات عن التداول هو أمر قد يقود إلى حالة من الفتور إن لم تتبنى هيئة الأسواق عملية للخروج من المأزق ومنها تقليص حجم الاشتراك وإلزام تلك الشركات وسدادها على أقساط خلال الفترة المقبلة.

وقد تدفع تلك الحلول الجزئية الى انتعاش كبير للسيولة في السوق والتي تعد عامل الثقة الحقيقي لدى المتداولين الذين يعانون منذ شهر مايو الماضي بالكثير من التراجعات على مستوى القيمة والكمية مع تراجع المحفزات الإيجابية في السوق.

آلية التداول

قاد قطاع البنوك السوق في رابع جلسات التداول الأسبوعية للارتفاع بشكل ملحوظ متأثرا بسيولة «بيتك» الذي احتل صدارة السوق من حيث القيمة فقد أغلق السهم على ارتفاع ملحوظ بلغ 30 فلس للسهم دفعة واحدة بالغا 950 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت بين 920 فلسا كحد أدنى و950 فلسا كحد أعلى ليستقر عند 950 فلسا وبسيولة بلغت 5,3 ملايين دينار لحجم 5,6 ملايين سهم عبر تنفيذ 200 صفقة.

كما عزز قطاع البنوك بمواصلة بنك الكويت الوطني ارتفاعاته من حيث القيمة والتي حققت 3,6 ملايين دينار لحجم 3,3 ملايين سهم ما جعل سهمي الوطني وبيتك يستحوذان على 22٪ من إجمالي القيمة المتداولة.

وقد حلق سهم «إيفا» في ارتفاعات مضاربية سيطرت بها الشركة على صدارة السوق من حيث الكميات المتداولة بالغة 21,8 مليون سهم مرتفعة فلسين بالغة 44 فلسا للسهم.

أما سهم الاستثمارات الوطنية فقد أغلق عند 220 فلسا مرتفعا بالحد الأعلى مواصلا ارتفاعاته في ظل موجة الارتفاع الذي تشهده أسهم مجموعة الخرافي وعلى رأسها سهم المال الذي ارتفع بالحد الأعلى بالغا 66 فلسا للسهم وذلك على وقع الأخبار الإيجابية على صفقة بيع زين السعودية.

وقد شهد سهم الصناعات الوطنية زخما قويا في ظل عمليات تبديل مراكز واضحة بين أسهم قطاع الخدمات وقطاعي البنوك والصناعة، حيث أغلق السهم عند 230 فلسا للسهم مرتفعا بواقع 10 فلوس للسهم وبكمية تداولات هي الأنشط منذ شهر سبتمبر بالغا 230 فلسا في حدود سعرية تراوحت بين 218 فلسا بالحد الأدنى و230 فلسا بالحد الأعلى.

وبعد رحلة الصعود لسهم أجيليتي على مدى اليومين الماضيين على وقع الإشاعة الإيجابية بدخولها لشراء 30٪ من الكويتية، استقر السهم على نفس مستوى إغلاق الجلسة السابقة بالغا 340 فلسا للسهم بكمية تداول لم تتجاوز 3,8 ملايين سهم قيمتها الإجمالية بسيولة بلغت 1,3 مليون دينار، واستمر سهم «زين» في سلسلة ارتفاعاته ليستقر عند مستوى دينار و20 فلسا للسهم متخطيا للمرة الأولى منذ أكثر من شهر مستوى الدينار ليدخل مرة أخرى عالم الأسهم الدينارية مستقرا عند دينار و20 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت بين دينار و20 فلسا للسهم بالحد الأعلى و990 فلسا بالحد الأدنى.

وقد جرت تداولات لافته على سهم «الجزيرة» في الساعة الأخيرة من تعاملات أمس، وذلك بعد أن بلغ حجمها 6,12 ملايين سهم وهي الأنشط للسهم منذ منتصف يناير الماضي أي منذ ثمانية أشهر تقريبا عبر تنفيذ 192 صفقة على السهم حققت ما قيمته 1,65 مليون دينار تقريبا.

● عمر راشد

أرقام ومؤشرات

27.4
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,46٪، وارتفاع المؤشر الوزني 3,86 نقاط بنسبة 0,92٪.

245.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة 40,3 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 41,4٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم «بيتك» على 13,1٪ من إجمالي القيمة.

7
قطاعات أغلقت على اللون الأخضر من أصل 8 قطاعات مدرجة بالسوق وقد تصدر قطاع «العقارات» بارتفاع نسبته 1,04٪، فيما جاء قطاع «البنوك» بالقائمة الحمراء بتراجع نسبته 0,37٪.

السوق العقاري متعطش حالياً للصفقات العقارية الضخمة

«التخصصية للاستشارات»: وضع العقار في 2012 سيكون أفضل نتيجة إعادة جدولة ديون بعض الشركات

محمد السلطان

توقعت «الشركة الكويتية التخصصية للاستشارات الاقتصادية» فرع الكويت ان تشهد العقارات الخليجية رواجا ملحوظا خلال الفترات المقبلة نظرا للتوترات التي تتواجد في بعض الدول العربية وهروب رؤوس الأموال من أوروبا وأميركا نتيجة للاضطرابات الاقتصادية فيها، وانها ستكون محط انظار المستثمرين والباحثين عن عقارات خارج البلاد، وسيظهر ذلك بوضوح في قطر والمملكة العربية السعودية وذلك لقيام حكومات الدولتين بضخ سيولة نقدية كبيرة مما يفتح المجال بشكل أكبر لازدهار القطاع العقاري هناك، وان العقار الكويتي من المتوقع ان يلقى رواجا هو الآخر نظرا لعدة عوامل أهمها المباحثات التي تجري بين القائمين على السوق العقاري والوزارات المختصة من أجل معالجة العقبات التي تقف عائقا أمام القطاع ونموه.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس الإدارة في الشركة محمد السلطان ان وضع السوق في عام 2012 سيكون أفضل لاسيما بفضل مجموعة من العوامل الايجابية التي ساهمت في اعادة الثقة بالسوق العقاري والتي كان أبرزها يتعلق بعمليات اعادة جدولة ديون بعض الشركات.

وأشار إلى ان السوق العقاري متعطش حاليا للصفقات العقارية الضخمة التي كانت سائدة في السنوات الماضية، لافتا الى أن موجة التفاؤل الحالية قد تفضي إلى عودة الصفقات العقارية الكبرى إلى السوق المحلي بعد طول غياب.

ولفت السلطان إلى ان التحرك العاجل في تنفيذ الخطط التنموية، ولاسيما المحفظة المليارية العقارية قد يسعف الحال ويعمل على إنقاذ الوضع قبل أن يزداد سوءا، مشيرا إلى أن الوضع العقاري في الكويت يشهد حالة ترقب شديد في الوقت الذي تعمل فيه الشركات على استعراض مشاريعها قبل الانتهاء منها، مؤكدا ان تلك الاستعراضات لم تكن العلاج لاستقطاب المستثمرين العقاريين، ولكن الحل يكمن في معالجة بعض القوانين التي تقف عائقا أمام المستثمر والشركات وفتح المجال لتملك العقارات للوافدين والذي سيكون العلاج السريع ذا المفعول السحري لانتعاش ذلك القطاع الحيوي والمهم.

وقال ان الطلب على العقارات في الكويت خلال الربع الأخير من العام الحالي من المتوقع أن يكون أفضل بكثير من الربع الأخير من العام الماضي، مبينا ان المبادرات والتدخلات الحكومية أدوات رئيسة في محاربة الأزمة العقارية وتزويد السوق بالكثير مما يحتاج إليه من التشجيع، حيث يرى أن القطاع العقاري الكويتي لايزال مظلوما من جانب الحكومة الكويتية.

وتوقع ان نهاية 2011 وبداية 2012 ستشهد انفراجة ليخرج القطاع العقاري من دائرة المشاكل التي عانى منها طوال الفترة الماضية من تراجع الأصول وانخفاض اسعار العقارات بشكل عام، وذلك في حالة قيام الدولة بتنفيذ الخطة التنموية وتفعيل عمل المحفظة المليارية.

المطلوبات المتداولة تجاوزت الموجودات المتداولة بمبلغ 52,6 مليون دينار

«أدنك» تربح 130 ألف دينار في النصف الأول من العام الحالي

أفادت شركه الدار الوطنية للعقارات (ادنك) بأنها حققت أرباحا تقدر بـ 130 ألف دينار خلال النصف الأول من السنة الحالية المنتهية في 30 يونيو 2011 أي ما يعادل 0,32 فلس ربحية السهم مقارنة بتكبدها لخسارة بقيمة 2,7 مليون دينار في الفترة ذاتها من السنة الماضية أي ما يعادل 6,7 فلوس خسارة للسهم.

وذكرت الشركة على موقع البورصة أنها قد حققت أرباحا تقدر بنحو 19,037 ألف دينار خلال الربع الثاني من السنة، أي ما يعادل 0,05 فلس للسهم، مقارنة بتكبدها لخسارة بقيمة 1,6 مليون دينار أي ما يعادل 3,9 فلوس خسارة للسهم.

وأشارت الشركة في إعلانها الى أن تقرير مراقبي الحسابات احتوى على الفقرة التوضيحية التالية: من دون اعتبار ذلك تحفظا على استنتاجنا الوارد أعلاه، نشير إلى ما ورد في إيضاح رقم 15 من هذه المعلومات المالية حيث تجاوزت المطلوبات المتداولة الموجودات المتداولة بمبلغ 52,6 مليون دينار كما في 2011/6/30، كما تخلفت الشركة الأم عن سداد الديون والأرباح المتعلقة بها لصالح احد البنوك المحلية. ان تلك الظروف تشير إلى وجود شك جوهري في قدرة المجموعة على الاستمرارية. ان ما ورد في إيضاح رقم 8 من هذه البيانات المالية المرحلية المجمعة المكثفة يشير الى قيام المقاول الرئيسي لمشروع الشركة (برج العاصمة) بتقديم مطالبات بمبلغ 22,7 مليون دينار والتي تتمثل في قيمة الأعمال المنجزة حتى تاريخ توقف المشروع وكذلك تعويضات وغرامات، في حين قامت الشركة الأم بتسجيل مبلغ 9,1 ملايين دينار لصالح المقاول مقابل تلك الأعمال والمطالبات، ولم نتمكن من التأكد من صحة المبالغ الواجب اثباتها كمستحقات للمقاول والمبالغ الواجب تحميلها على الاستشارات العقارية قيد التطوير وبالتالي أرباح التغير في القيمة العادلة كما في تاريخ المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة.

ترسية مناقصة على «سفن» بقيمة مليون دينار ولمدة 3 سنوات

أفادت شركة الصناعات الهندسية وبناء السفن بأنه قد تمت ترسية المناقصة الخاصة بأعمال الغسيل الكيماوي للغلايات في محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه لصالح وزارة الكهرباء والماء بمبلغ اجمالي 1,03 مليون دينار، علما ان مدة المشروع 3 سنوات من امر مباشرة العمل، مشيرة الى ان الشركة ستقوم باخطار ادارة السوق فور توقيع العقد للمشروع.

لمناقشة الأداء المالي والتوقعات المستقبلية للشركة

«جلوبل» تعقد اليوم اجتماعاً مع البنوك الدائنة

أعلنت شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) انها ستعقد اجتماعا اليوم مع البنوك الدائنة لمناقشة الأداء المالي والتوقعات المستقبلية للشركة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية اقليميا وعالميا.

الوفد الزائر قدّم تسهيلات ضريبية تصل إلى 9 سنوات

الزيد: «الغرفة» بحثت تعزيز فرص الاستثمارات مع جمهورية «بنين»

سعود الزيد مترئسا اجتماع وفد جمهورية بنين (متين غوزال)

التقى وفد تجاري من جمهورية بنين امس المدير العام المساعد بغرفة تجارة وصناعة الكويت سعود خالد الزيد، بحثا فيها سبل تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وخلال الاجتماع، رحب الزيد بالحضور، وأعرب عن أمله في زيادة حجم الاستثمارات البينية المتبادلة بين البلدين.

وأكد على ان هناك العديد من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين البلدين تمت خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد في 2009.

وأشار الى ان هناك رغبة أكيدة في تفعيل هذه الاتفاقيات التجارية والاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات، بما يتناسب مع حجم التسهيلات المقدمة من جمهورية بنين.

من جانبه، قال مدير عام هيئة الاستثمارات الدولية ورئيس البعثة التجارية في جمهورية بنين اكيند رينيه روبرت ان جمهورية بنين تبحث تعزيز وتدعيم سبل الشراكة والعلاقات التجارية والاقتصادية مع الكويت.

وأشار الى وجود فرص جدية للاستثمارات في جمهورية بنين، لاسيما في عدد من المجالات يأتي على رأسها الاستثمار الزراعي، الصناعات التحويلية، وتجارة الأخشاب الطاقة الشمسية، معربا عن أمله في ان يجد المستثمرون الكويتيون في هذه الفرص مآربهم.

وأكد على حجم التسهيلات الكبيرة التي تقدمها جمهورية بين للمستثمرين الكويتيون، لاسيما الإعفاءات الضريبية والتجارية والجمركية والتي قد تصل بين 5 و9 سنوات، وذلك حسب مجال الاستثمار.

يذكر أن زيارة وفد جمهورية بنين تضمن عددا من رجال الأعمال المتخصصين في مجالات الصناعات البتروكيماوية والاتصالات والزراعة والهندسة.

● أحمد يوسف